

حظيت التنمية الاقتصادية بأولوية ظاهرة في اهتمامات العديد من الاقتصاديين على مر العصور، بشكل هائل في الوقت الحاضر و احتوى العديد من القطاعات التي تساهم في عمل الاقتصاديات الحديثة ومن أهمها قطاع السياحة الذي يعد من أعظم القطاعات نمواً. بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ينظر إلى السياحة على أنها علاج مؤثر للكثير من المشاكل الاقتصادية، كما أن السياحة نشاط تنموي يعتبر أكثر وقد أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة قوية بين صناعة السياحة وحركة دوران النقود وحجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية، عالمياً أصبح الاهتمام بموضوع السياحة في تزايد لدول ذات الإمكانيات السياحية ، حيث أصبحت السياحة مصدراً اقتصادياً هاماً ، مما جعلها تشكل جانباً كبيراً من الدخل القومي في الاقتصاد العالمي، حيث ساهمت صناعة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 9.8 تريليون دولار أمريكي و هو ما يمثل 3.10% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2019 ويعد قطاع السياحة أكبر مشغل للقوى العاملة حيث يوفر حوالي 330 مليون فرصة عمل على مستوى العالم أي أنه يوظف واحداً من بين كل عشرة أشخاص، و أصبحت واحدة من أسرع القطاعات الاقتصادية في العالم نمواً وأهمية لما لها من منافع. (2019) (إسماعيل وقاسم، 2020) محلياً وفي ضوء التباين في أسعار النفط وضرورة اتخاذ استراتيجية تحقق التوازن و التكامل بين التنظيمات الاقتصادية المتنوعة بما فيها القطاع السياحي من أجل تشكيل مصادر للدخل، وإمكانياتها لخدمة ضيوف الرحمن تجتهد المملكة إلى إثراء الرحلة الدينية والتجربة الثقافية لضيوف الرحمن من خلال الإسهاب في إنشاء المتاحف وتهيئة المواقع السياحية والتاريخية والثقافية وتطويرها، وذلك بالاستفادة من المزايا التنافسية للقطاعات التنموية الواعدة والتي تأتي السياحة في بدايتها ، (2016) من خلال التحقق من مؤشرات السياحة التي استخدمت في الدراسات السابقة،